

## بالنسبية



**تقول سكاف**  
**إن معالجة أزمة**  
**«المستوردين»**  
**أولى من معالجة**  
**«مشكلة المجتسين»**



أن «يترشح أحد من العائلة من دون بركة (الشقيق الأكبر) بيار» فتوش. في ما خض القوات، «نحن ضدّ أن يلغي أي طرف الأخر. وسياسياً، لدينا نظرة شمولية غير طائفية». تفصل سكاف في حديثها بين رئيس الجمهورية ميشال عون الذي تقف بخياراته، والتيار الوطني الحر «الذي نتقارب وإياه في عدد من القضايا. كان الحلف متيناً في 2005 و2009، ولكن ربما للتبار حسابات خاصة». يحزّ في نفس سكاف أنها سمعت من العونيين الذين كانوا يفاوضونها في «البلدية»، كلاً ما عن «إما أن تقبل به مقاعد في المجلس البلدي، أو أن دار الكتلة الشعبية ستفعل». العلاقة مع الرئيس نبيه بري «تحسنت بعد الانتخابات البلدية». ترفض سكاف أن «يُسيطر» أي كان عليها سياسياً، ولكن يُقال إنها في الوقت نفسه تحاول فرض شروطها للحلف مع حزب الكتائب عبر استبعاد النائب إيلي ماروني، وفتح قنوات تواصل مع شخصيات كتائبية أخرى في زحلة. تُنكر ذلك، «لا مشكلة لدينا مع ماروني، بل هو الذي لا يتوانى عن مهاجمة الكتلة. وهل إذا كنت على علاقة جيدة مع الكتائبيين أكون ألعب على التناقضات؟». رغم كل الملاحظات السياسية لسكاف، «إذا تم الاعتراف بتمثيل كل فريق، فلا شيء يمنع تشكيل لائحة توافقية».

## الأرمني

عقدة أساسية تتمثل بالنائب إيلي ماروني: إن تحالف الكتائب مع القوات والتيار، فلا مكان لماروني مع إعطاء القوات كلمتهم لعون، وإن تحالف مع سكاف التي تجمعها، والنائب سامي الجميل علاقة جيدة، فلا مكان لماروني أيضاً، على ما تؤكد مصادر سكاف. الأمر الذي يرفع حظوظ رئيس إقليم زحلة السابق رولان خزاققة، وسط تمسك الكتائب بالقرار الصادر عن مكتبه السياسي عشية تقديم الترشيحات في عام 2013، أي ترشيح ماروني عن المقعد الماروني وخرزاققة عن المقعد الكاثوليكي. فيما لا تزال صورة توجهات سكاف غامضة. فرغم انفتاحها على كل الأفرقاء، إلا أن تحالفاتها السياسية وأسماء مرشحها لم تتضح بعد. أما فتوش، فكانت تربطه علاقة جيدة بالتيار الوطني الحر، وفريق 8 آذار. ومن غير المعروف ما إذا كان تبرّعه بتقديم اقتراح قانون التمدد للمجلس النيابي قد أثر سلباً في علاقته بالتيار. وفي مطلق الأحوال، فإن حظوظه قليلة في لائحة مشتركة بين القوات والتيار، بسبب الفيتو المتبادل بين فتوش ومعراب.

### عامر محسن

تعتمد الأمم أساليب طريفة في التاريخ لنفسها وتفسير ماضيها، وبخاصة على المستوى الشعبي، ومن الطبيعي أن ينحو الإنسان الى سردية تجعله «ضحية»، وتبرز فشله وعجزه عبر تعداد ظلم الآخرين له، وتبالغ في التأثير السلبي لأفعال الآخرين والتأثير الايجابي لأفعاله هو (حتى الأتراك والأميركيون لديهم سردية عن كونهم ضحايا للآخرين، وطبيون أكثر مما يجب، ويتم استغلالهم وظلمهم بسبب حسن نواياهم). الحقيقة هنا ثانوية الى حد بعيد وأنت تبني صورتك عن نفسك، تماماً كما يحصل حين «يخترع» الأفراد شخصيتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. على الهامش: لدى سلافوي جيبك نظرة فريدة الى هذا الموضوع والى مفهومنا عن «حقيقتنا» وشخصياتنا. هو يقول أنه، حين تجد شخصاً عدائياً وبديناً على وسائل التواصل، وتحكمه عقد الدونية والفوقية، فلا تستمع لمن يخبرك بأنه «في الحقيقة» شخص بسيط ومتواضع ووديع، مثلاً؛ فالشخص الدليل والبسيط والخجول الذي يشيرون اليه في «الواقع» قد لا يكون «حقيقتك»، بل هو الشخصية التي أجبرك المجتمع على ارتدائها، أما حين تعبر عن نفسك على وسائل التواصل، فهذه هي أنك «الحقيقية»، تعبيرك الصادق والحر عن نظرتك عن نفسك.

عودة الى موضوعنا، أفهم أن يحتج أهل أوروبا الشرقية، الى اليوم، من الهيمنة السوفياتية عليهم طوال عقود ما بعد الحرب العالمية، وأن يتهموا روسيا - مثلاً - بعرقلة تطوره السياسي والديمقراطي. ولكن أن تسود نسخة من التاريخ، يحملها الكثير من الأوكرانيين والبولنديين وغيرهم، عن أنهم شعوب «أوروبية» منعها «الاحتلال» السوفياتي من التقدم وأخذ مكانها في العالم، فهذه أكثر من مبالغ. من دون عنصرية، ولكن أقاليم مثل غرب أوكرانيا وشرق البلقان والقوقاز لم تكن بالبسيط، في أي مرحلة من التاريخ، منارات للحضارة والتكنولوجيا، ومن الصعب أن نصدق أنّ جورجيا وبولندا وبلغاريا كانت ستصبح اليوم دولاً صناعية متقدمة لولا أنّ المرحلة الاشتراكية «قمعتها» (وأعادت بناءها بعد الحرب، وأعطتها قاعدة صناعية وعلمية، وشعباً متعلماً، ومدناً حقيقية الخ).

حين نقرأ في التاريخ القريب لشرق أوروبا، تكتشف أن ماضي هذه المنطقة، والكثير من أحداثها اليوم، يجري طمسه بين سرديات المنتصر الغربي، والأوهام القومية، وسياق اجتماعي واقتصادي مضطرب منذ نهاية الحرب الباردة. كل هذا جرى اختزاله في رواية سائدة مقتضية عن «ثورات» شعبية حصلت - فجأة - في أواخر الثمانينيات، وأسقطت الأنظمة الشيوعية في دول حلف وارسو الست؛ وانتهى كل شيءٍ ودخلت المنطقة في عهد ديمقراطي جديد خلال أسابيع. هذه القصة الرومانسية يصعب تصديقها مع مرور الزمن، ليس فقط لأنّ الأحداث التي تلتها في شرق أوروبا، فإنّ شعوب هذه الدول، مثلاً، استخدمت الانتخابات الحرة في أوائل التسعينيات لإعادة الكوادر الشيوعيين أنفسهم، الذين يفترض أن الشعوب قد «ثارت» عليهم، الى الحكم، بل لأنّ ترتيب أحداث الماضي ينتج رواية مختلفة. حين تضع انهيار أواخر الثمانينيات في سياقها التاريخي تكتشف، مثلاً، أنّ أوروبا الشرقية قد وقعت في أزمة دين هائلة في السبعينيات، مع فتح باب الاقتراض من المصارف والحكومات الغربية. تكتشف أيضاً أنّ أول تجربة «إصلاحات بنوية» و«تقشف» يفرضها صندوق النقد الدولي في المرحلة النيوليبرالية لم تكن في بوليفيا، أو في دولة أفريقية، بل في يوغوسلافيا عام 1981، خلف «الستار الحديدي»، حين عجزت الحكومة عن دفع دينها الخارجي وأفلست (وتبعته دول أخرى). تكتشف أنّ الدين وكلفته، والتقشف والركود، كانت العناصر التي شكّلت الأزمة في أواخر الثمانينيات، وأسقطت الحكومات «الاشتراكية» وأوصلت، في حالة يوغوسلافيا، الى الحرب والاقتتال الاثني وتفتت البلد.

### أزمة الدين في شرق أوروبا

كما يقول كريس ميلر في كتابه عن الاقتصاد السوفياتي، فقد صعّدت في السبعينيات موجة إعجاب بالتجربة الاقتصادية لدول معينة في أوروبا الشرقية، كهنغاريا ويوغوسلافيا وبولندا، انفتحت على الغرب واختبر مواطنوها مستوى استهلاكياً عالياً، وقد ساهم الاعلام الغربي في مديح تجربة هذه الدول التي ابتعدت عن النمط السوفياتي وأوجدت «توازناً» مثالياً بين الاشتراكية واقتصاد السوق.

المشكلة كانت في أنّ هذا الإزدهار الظاهري قد بني، على عكس النمو في الخمسينيات والستينيات، على الاستدانة من المصارف الغربية واعتماد متزايد على الاستيراد. كما هو معروف، كانت المصارف الغربية بعد عام 1973 ملأى بعائدات النفط، وتبحث عن قنوات لتصريف هذه الرساميل، فلجأت الى إقراض الحكومات في جنوب اميركا والمكسيك، وفي أوروبا الشرقية أيضاً - حيث بدأ عهد ظاهري من التقارب مع الغرب إثر تدشين مرحلة «التعايش السلمي» بين القوى العظمى في أوائل السبعينيات. استخدمت أنظمة حلف وارسو القروض الغربية لزيادة استقلالها عن موسكو، ولاستيراد معدّات وسلع استهلاك، والاستثمار في مشاريع طموحة (بل أنّ تشاوشسكو قد جعل رومانيا، عام 1971، عضواً كاملاً في صندوق النقد الدولي). وقد راهن هؤلاء القادة على أنّ فتح باب التصدير الى أوروبا الغربية سيدير عليهم عملة صعبة، تسمح بدفع الديون وتحقيق المزيد من الاستيراد والنمو في المستقبل.

ما لم يتحسّب له هؤلاء هو أنّ الاستدانة قد ترافقت مع الأزمة الاقتصادية في الغرب، فحلّ الركود وانحسر الاستيراد في أواسط السبعينيات، وارتفعت معدّلات الفائدة بشكل صاروخي. أصبحت حكومات أوروبا الشرقية تنوء تحت عبء دين بالعملة الصعبة يتضخم بتسارع شديد، حتى وصل (في أوائل الثمانينيات) الى أكثر من عشرين مليار دولار في يوغوسلافيا، و24 مليار دولار في بولندا، وحوالي عشرة مليارات دولار في رومانيا والمانيا الشرقية (للمقارنة، كان كامل الدين الخارجي للاتحاد السوفياتي، في الفترة ذاتها، يبلغ أقل من 12 مليار دولار). يقول كتاب نشره صندوق النقد الدولي عن تاريخه عام 2001 أنّ كلفة

## صندوق النقد في بلغراد: سقوط أوروبا الشرقية

الدين بالدولار الذي تحمّلته هذه الدول قفز من معدّل فائدة 9 في المئة عام 1979 الى 16 في المئة عام 1981، وقد حصل هذا بالتوافق مع ارتفاع أسعار النفط، التي أثقلت على الميزان التجاري وضخمت فاتورة الاستيراد.

القسم الأكبر من هذه الديون الهائلة لم يكن، حتى، مالاً استلفته هذه الحكومات واستثمرته في بلادها، بل متأخرات وغرامات، لعجز الحكومات عن تجديد ديونها أو دفع تلك المستحقة، وفوائد على فوائد الديون (وهي حالة يمكن تشبيهها بتطور الدين العام في لبنان). ترتب على رومانيا في أواخر 1981 أكثر من مليار دولار كقيمة لمتأخرات وغرامات للبنوك الأجنبية، تقول أرقام صندوق النقد الدولي. وكان مجمل الدين الخارجي الروماني عام 1976 أقل من نصف مليار دولار (بحسب مقال للاقتصادي كورنيل بان)، تضخّم الى 10,4 مليار دولار بحلول عام 1981، وقد أصبح على رومانيا، فجأة، أن تدفع فوائد سنوية قدرها ثلاثة مليارات دولار (بعد أن كانت خدمة الدين تكلف أقل من 8 ملايين دولار قبل ذلك بست سنوات).

حين عجزت الحكومات عن الدّف، بدأت أول موجة نيوليبرالية في أوروبا، قبل سقوط الستار الحديدي بسنوات. حركة «تضامن» في بولندا، مثلاً، كانت في أساسها حركة عمالية تحجّ على إجراءات التقشف، التي أجبر الدائنون الأجانب الحكومة على فرضها (أي بما يشابه حركات الاحتجاج في اليونان واسبانيا في السنوات الأخيرة، والمطلب كان زيادة دور الدولة وخدماتها، وليس حلّ الاشتراكية). في يوغوسلافيا، التي سارت على خط التبادل مع الغرب باكراً، فهي قد تحوّلت (تكتب الباحثة اندريا زيفكوفيتس) من أكثر دول العالم نمواً في الستينيات، وأكثرها اعتماداً على الإبداع التقني، الى أقلّ الدول تسجيلاً لبراءات الاختراع بحلول الثمانينيات. أصبحت المصانع اليوغوسلافية تنتج لصالح شركات أوروبية، وتشترى منها رخصاً لإنتاج السلع، من دون أن يحقّ لليوغوسلاف امتلاك التقنية أو تعديلها، فتجمّد النمو في انتاجية العمال. كما تفسّر زيفكوفيتس، بدلاً من أن تنافس يوغوسلافيا عبر التكنولوجيا، أصبحت تنافس عبر خفض أجور العمال (بل أنّ الحكومة بدأت، حرفياً، بتصدير عمّالها الى أوروبا الغربية بغية الحصول على العملة الصعبة). ولكنّ الأثر الأخطر لهذه التطوّرات كان على المستوى السياسي، إذ ترافق التقشف مع زيادة قمع الدولة، سواء ضدّ العمال المحتجين أو ضدّ المناطق الطرفية (مثل كوسوفو) التي ضاعفت سياسات صندوق النقد من حرمانها.

النظام الفيدرالي اليوغوسلافي، الذي لم يستقرّ يوماً في كلّ الأحوال، وقد ظلّت مصالح الجمهوريات الاثنية فيه متضاربة منذ توحيد البلاد، فجّرت الأزمة الاقتصادية. كان من الصعب، منذ الخمسينيات، إقناع الجمهوريات الثرية في الشمال الغربي (سلوفينيا وكرواتيا) بالتعاون مع باقي الاتحاد، وكان السلوفينيون يحتجون على أي إجراء فيدرالي لتحقيق تنمية عادلة باعتباره «زرعة مركزية» مرفوضة. أما بعد أزمة الدين، فقد تجاهلت سلوفينيا كلياً قواعد الاتحاد، وانفصلت عنه اقتصادياً بالمعنى العملي، وبدأ باقي البلد بالانحدار صوب التفكك والحرب الأهلية (حين تستمع الى آراء سلافوي جيبك - السيئة - عن بلده الأصلي يوغوسلافيا، يجب أن تتذكّر أنه سلوفيني).

### تشاوشسكو

يمكن القول بأنّ نيقولا تشاوشسكو، الديكتاتور الروماني الأخير الذي تحوّل الى رمز لـ«الطاغية» الذي أسقطته الثورات الأوروبية، قد «ظلم» في الاعلام وفي مرويات التاريخ، تشاوشسكو لم يكن ديمقراطياً، هذا صحيح، ولكنه أيضاً لم يكن مجرماً قاتلاً أو فاسداً يسرق أموال شعبه، كما قدّمته السردية الراجحة. نحن نعلم اليوم أنّ «المجازر» التي قال الاعلام الغربي - وقتها - إنها تجري في مدينة تيميشوارا لم تحصل، وأن «صوت اميركا» و«بي بي سي» ضخمتا الأحداث وتكلّمتا عن مشاهد مرعبة ومئات (أو آلاف) من الضحايا لم يسقطوا - وإن كانت هذه التقارير هي التي أدت الى الاحتجاجات الكبرى في بوخارست. نحن نعرف أيضاً، بسبب التحقيق الذي أجري بعد إعدام تشاوشسكو، أنه لم تثبت عليه شخصياً أو على أفراد عائلته أي تهمة فسادٍ أو إثراء أو رشاوى أو استغلال نفوذ. حتى المجموعة الفنية التي يمتلكها ابنه الأكبر، وهو كان - مثل أخته - باحثاً أكاديمياً مرموقاً، والتي جرت حولها الكثير من الشائعات والأقويل، أثبت التحقيق لاحقاً أنه اشترى كل قطعة فيها بنفسه وبشكلٍ شرعي، ومع ذلك صادرتها الحكومة ولم ترجعها اليه حتى اليوم.

ما جرى هو أنّ تشاوشسكو، بعد أن نهل من القروض الغربية، أُصيب بالأدع حين لمس كلفة الاستدانة، وفهم أنّ المؤسسات المالية ستحكم اقتصاده بالوكالة، فقام بردّ فعل جذريّ وعنيف. أقرّ تشاوشسكو خطة لإطفاء الديون بكاملها خلال أقلّ من عشر سنوات، والتوقف النهائي بعد ذلك عن الاقتراض؛ وأجبر الشعب في رومانيا على مرحلة تقشف قاسية استمرت طوال الثمانينيات. كان يجري تقنين الغذاء للناس حتى يتمّ تصدير ما أمكن من الانتاج الروماني الى الخارج ودفع القروض. بتعبير أكاديمي أميركي، حاول تشاوشسكو أن يسدّد الديون على ظهر شعبه، وهذا كان مصدر الاحتجاج، ثمّ قرّرت ثلّة من العسكريين التخلّص منه حين وصلت التظاهرات الى حافة الغليان وأصيب النظام بالأدع. كما يحكم فلاديمير كوريتشيا في دراسته عن البلقان، فإنّ هؤلاء الحكام لم يكونوا ديكتاتوريين عسكريين عنيفين، ولا حتى شيوعيين ثوريين، بل هم أساساً كوادير بيروقراطية تحمل نظرة أبوية فوقية الى المجتمع، وتفترض أنّ مهمتها هي في تحديث وتحضير هذه الدُول (أي نخبة «تنويرية» بالمعنى الكلاسيكي). قل ما شئت عن تشاوشسكو، ولكنّ نظامه بني في رومانيا (أكثر أقاليم أوروبا تخلفاً)، نظاماً للتنمية نجح لعقود، وجامعات ومراكز علمية وطبية على مستوى عال، وأمة متعلّمة واثقة من نفسها (كان الرومانيون، الى جانب الكوريين الشماليين، ملوك الاستعراضات الجماعية والفنية في الساحات والملاعب). المقارنة مع المرحلة «الليبرالية» هي قضية أخرى. ولكنّ المفارقة التراجمية في قصة تشاوشسكو هي أنّ الشعب قد فاض كيّله، ولم يعد يحتمل التقشف، وأطاح به تحديداً في السنة التي أتمت رومانيا فيها دفع آخر قرشٍ من ديونها.